أضواء على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق

في الفترة الممتدة من 41 هـ - 661 م / 132 هـ - 750 م

صبيحة الخطيب

لقد شهدت أرض السواد - العراق - طيلة الحكم الأموي الممتد من 41 هـ - 132 هـ كثيرا من التغييرات الاقتصادية والاجتماعية. واشتعلت نيران الحروب في المراكز الاسلامية الكبرى في وقت مبكر جدا، حيث شكل الفلاخون القاعدة الاجتماعية لأكبر الثورات عمقا، علما أن جميع هذه الثورات والانتفاضات والهبات قد استهدفت اما الى اجراء تغييرات محدودة في اطار النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم حينذاك، أو انها رفضت الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تستهدف استغلال الفلاحين وجمهور العامة... حتى تبلورت هذه الثورات الى استقطاب جميع الطبقات الاجتماعية واستهدفت تغييرا سياسيا وذلك بطرحها شعار خلع الخليفة نفسه.

ان هذا البحث هو محاولة متواضعة لالقاء الضوء على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي كان وراء هذه الحركات والثورات والتي أجمعت المصادر العربية الأساسية قديمها وحديثها على أن الصراع بين القبائل العربية لم يكن مجرد حروب ثأرية قبلية أو نزاعات كل مشكلات جاهلية قديمة بل كان صراعا يقوم على اختلاف في التفكير السياسي وفي الموقع الاقتصادي والاجتماعي للمراتب الاجتماعية المختلفة في اطار القبيلة الواحدة أو في اطار القبائل المختلفة الحاكمة منها والمحكومة.

لقد رافقت الفتوحات العربية في العراق هجرة واسعة نقلت قبائل قوية وعديدة من الجزيرة العربية الى الامصار الجديدة وقد تجلى ذلك في انتقال العاصمة الى الكوفة وهي من أقوى المراكز العربية في خلافة الامام علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه).

ان تغييرات كبيرة طرأت على حياة القبائل العربية بعد انتقالها الى الامصار ذلك أن اقامتها في المدن جعلها تتجه الى الاستقرار والى الحياة الحضرية ومع أن الكثير من القيم والمفاهيم القبلية بقيت، الا أن القبائل أصبحت جزءا من مجتمعات مستقرة ولم تبق دور الهجرة مراكز عسكرية بل تحولت الى مجتمعات حضرية نشيطة بمختلف الفعاليات المدنية، ولقد تمثل هذا التحول في النواحي الاجتماعية والاقتصادية، كما تمثل في النواحي الفكرية، وكان العرب الذين جاءوا من مدن الجزيرة العربية أسبق من غيرهم في التحول، اذ نشطوا بالتجارة في أول الأمر ثم أدركوا أهمية الأرض فاتجهوا الى الملكية الزراعية، وكان أشراف القبائل هم أهول من انتبه الى أهمية الأرض وتمثل ذلك في الاستحواذ على الأرض الخراجية واحياء الأرض الموات [1]. وفي هذا السبب تفسير كثير من الصراعات السياسية التي حدثت في العراق خلال الفترة المعنية بالبحث، وكذلك في تفسير الشدة والقساوة اللامتناهية، التي جوبهت بها الحركات الشعبية وهبات الفلاحين وانتفاضات الزنج اللاحقة، وذلك خوفا على مصالح وامتيازات الأوساط المالكة للأرض. وعليه لا بد من القاء أكثر الأضواء تألقا على قضية أساسية اذ أنها مفتاح لكل الصراعات التي شهدها العراق وكانت في خلفية أكثر هذه الثورات عنفا الا وهو الموقف من ملكية الأرض ومن الانتفاع بها والطبقات التي توضحت هويتها وايديولوجيتها في خضم هذه الأحداث خاصة وان عملية التحول نحو الاقطاع في الشرق، ومنها العراق لم يتم بطريق تبدل جذري بانمط الاستثمار بل بطريق الصراع بين أنواع الملكيات المختلفة وبشكل خاص بين الملكية الخاصة من جهة وملكية الدولة من جهة أخرى، وعليه فان هذا البحث يتمثل في محورين أساسيين وهما، كما ذكرنا أعلاه، الموقف من ملكية الأرض، وهو الانتفاع بها، والطبقات الاجتماعية الأساسية، التي تبلورت في أرض السواد خلال الفترة المعنية بالبحث.

ملكية الأرض عشية فتح العراق :

يعتقد البعض من الباحثين بأن الفتح الاسلامي في العراق قد قضى على النظام الاقطاعي في وادي الرافدين ما دامت ملكية الأرض قد انتقلت الى الدولة الاسلامية (بيت المال) ولم يظهر شبيه للاقطاع الموجود في أوروبا، في الحقيقة ان النظام الاقطاعي في العراق قد اتخذ شكلا آخر، اصطلح على تسميته بالشكل الاسيوي، أي ان الدولة هي المالك الأعلى لجميع الأراضي وقد تكون حيازتها والانتفاع بها للدولة أو للافراد، ولعل ندرة الأراضي الزراعية في الجزيرة العربية وعدم وجود اقطاعيات واسعة في بدُاية ظهور الاسلام هما اللذان أديا الى وقوع العديد من الباحثين في الاستنتاج المشار اليه أعلاه.

ان أرض السواد ـ العراق ـ باتفاق أكثر المؤرخين والفقهاء قد فتحت (عنوة) في 16 هـ ـ 636 م تحكمها اذن حكم الغنيمة التي يؤخذ منها الخمس ليوزع بين من سمي الله للرسول وذوي القربى واليتامى وابن السبيل ، وما بقي من الخمس فهو للذين غلبوا عليها تقسم بينهم بالسوية الا أننا نجد ورغم هذا الواقع فان أرض السواد لم تقسم بين الفاتحين وانما أبقاها الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في أيدي أصحابها يؤدون عنها الخراج.

لقد تعرض الخليفة عمر بن الخطاب لمعارضة شديدة حيث طلب منه بعض الصحابة تقسيم أرض السواد على الذين غلبوا عليه بعد أن يخرج الخمس مستندين في آرائهم ومعارضتهم هذه الى أحكام الدين الاسلامي وسنة الرسول ﷺ، وقد واجهوا الخليفة عمر (بأن أقسمه بيننا فانا فتحناه عنوة بسيوفنا)[2].

أبى الخليفة عمر بن الخطاب تقسيم الأرض بينهم واستطاع أن يقنعهم بالحجة واحكام القرآن وأقوال الرسول ﷺ من أنه من الأفضل أن تبقى أرض السواد في أيدي أصحابها يزرعونها ويدفعون عنها الخراج وعن رؤوسهم الجزية وذلك لتكون وقفا لعامة المسلمين بين المقاتلة والذرية (السواد لمن في أصلاب الرجال وأرحام النساء وجعلهم تؤخذ منهم الجزية ومن أرضهم الخراج)[3].

لقد انطلق الخليفة عمر بن الخطاب في موقفه هذا من الأرض واعتبار السواد ملكا للدولة الاسلامية من قضية أساسية حيث أجاب قادة الفتح عند الحاحهم

بتقسيم السواد بينهم (فما لمن جاء بعدكم من المسلمين، وأخاف أن قسمته أن تتفاسدوا بينكم في المياه)[4]. ان الحفاظ مركزيا على المياه وصيانته يمثل سمة من السمات الأساسية لاقتصاد وادي الرافدين قديما حيث كان ذلك واضحا في (بابل وأكاد وسومر) وهذا يعود الى حاجة الزراعة في هذه المناطق الى المشاريع الكبرى المرتبطة بتنظيم الأنهر وبناء السدود والقنوات، الأمر الذي لا تستطيع ملكية فردية تغطية القضايا الأساسية لري الأرض. اذ ان صيانة نظام الري كان يؤلف أساس كل الرخاء الذي تمتعت به الطائفة المالكة للأرض في كل الحضارات القديمة المشار اليها في وادي الرافدين. وقد برهنت النصوص التي يرقى عهدها الى عصر سلالة أور الثالثة سيطرة الدولة على قنوات الري وان توزيع الماء من القناة ومدة الارواء كانت تنظم من قبل موظفين في الدولة[5].

ان انشاء نظام الري هذا كون اقتصاد العراق وضمن تقدمه بالعمل الجماهيري الذي ساعد على تعزيز سيادة المجتمع وتوطيد حق ملكية الدولة للأراضي المروية، ويذكر بليخانوف بهذا الصدد (أن الطبقات الحاكمة التي نجدها في تاريخ هذه البلدان كانت تتمتع بمركزها الاجتماعي الرفيع نوعا ما وذلك بفضل تنظيم الدولة الذي انبعث الى الوجود من مستلزمات عملية الانتاج الاجتماعي)[6]. هكذا كان الأمر أيضا زمن الدولة الساسانية حيث كانت أرض السواد ملكا للدولة تمشيا مع نفس الأسس في حاجة الزراعة الى شبكات الري الاصطناعية الكبيرة فسمحوا لسكان العراق الاستمرار في أعمالهم الزراعية كالسابق مستوفين فهم الخراج[7]. وقد استمر العمل بهذين الشكلين من أشكال ملكية وحيازة الأرض حتى القرن الثالث حيث ظهرت في مطلع الحكم الساساني بوادر الاقتصاد الاقطاعي واعتمادا على ما مر فان امتناع الخليفة عمر بن الخطاب عن تقسيم الأرض ملكية خاصة للفاتحين استهدف وراءه أن تكون الدولة هي المالك الأعلى للأرض، فالسيادة تعتمد على ملكية الأرض المركزة تركيزا يبلغ المستوى الوطني بالاضافة الى عجز الافراد عن القيام بمهمة تأمين الري للزراعة.

ان مركزة رقعة الأرض والمياه قد أوجدت بالضرورة الادارة الواسعة، تلك الادارة التي مكنت من تعبئة جيوش الفلاحين والارقاء والعمال المياومين لبناء السدود

وحفر القنوات واقامة المنشآت الضخمة بجهود مجانية. وان خير دليل على ذلك تلك الانهار التي حفرت في زمن والي العراق الحجاج والخليفة الوليد بن عبد الملك وكذلك المستنقعات التي جففت والبطائح التي استخرجت وامتلكت من قبل الخلفاء والولاة.

بالإضافة لما ذكر فان بقاء ملكية الأراضي للدولة يتيح لها أيضا امكانية تكوين الجيوش والفرق العسكرية الكبيرة العدد وهذا ما ابتغاه الخليفة عمر بن الخطاب اذ اراد أن تستمر الجيوش في الفتح ونشر الاسلام والابقاء عليها كقوة تحمي الثغور اذ قال (أرأيتم هذه الثغور لا بد من رجال يلزمونها ، أرأيتم هذه المدن العظام كالشام والجزيرة والكوفة ومصر لا بد من أن تسحن بالجيوش وادرار العطاء فمن أين يعطي هؤلاء اذا قسمت الأرض والعلوج)[8].

وعليه وبناء على ما تقدم نجد أن الوظيفة الاقتصادية التي اضطرب الى تنفيذها كافة الحكومات الاسيوية هي بالذات وظيفة تنظيم الأعمال الاجتماعية وقد ارتبط كثرة الخراج وقلة بحزم هذا الخليفة أو ذاك وبمدى استفادته من الجهاز البيروقراطي في تعبئة الفلاحين لاستعمالهم في كرى الانهار وحفرها عماد الزراعة في الشرق وفي استصلاح الأرض واستخراج البطائح. وتزخر المصادر العربية والمراجع الأساسية بالوسائل التي ضمنوا بواسطتها عمل هؤلاء المجاني حيث ربطوهم في بعض الأحوال بالسلاسل لاتمام هذه الأعمال وضمان عدم هروبهم[9] واختصارا لما قر نجد أن للأرض عند الاسلام (رقبة) و(منفعة) فرقبتها هي أصلها (ومنفعتها) هي استعمالها في الزراعة وغيرها. وقد سمح للاسلام بملكية رقبة الأرض كما سمح (بملكية منفعتها) ووضع أحكاما لكل منها.

لسنا هنا بصدد مناقشة ملكية الأرض في الدولة الاسلامية وتطورها ولكن لا بد من التأكيد على أن رقبة الأرض كانت كجهاز الدولة، وقد حدد الخليفة عمر بن الخطاب وحسم الموقف عندما استرجع الأرض التي كان قد أقطعها لجرير تثمينا لدوره في واقعة القادسية نحو فتح السواد حيث قال له (يا جرير لولا أني قاسم مسؤول لكنتم على ما كنتم عليه ولكني أرى ان ترده على المسلمين)[10] وعليه فاننا نجد في تاريخ الدولة العربية الاسلامية وعلى فترات متعاقبة كان يقر للمسلم حق الاكتفاء بدفع العشر عن الأرض التي يحوزها مما يعني حق ملكية الرقبة، أما الذمي

فكان يدفع الخراج بالاضافة الى الجزية مما يضمن بأن أرضه لأمة الاسلام وممثلها الخليفة القاسم المسؤول، وبما أن جهاز الدولة هو المالك الكبير لوسائل الانتاج الأساسية حينذاك (الأرض الزراعية) فالمنتجون اليه هم المالكون بالوكالة، أي أن الطبقة المالكة هي الجهاز الحاكم في آن واحد ولذلك يصل الفرد عادة الى الثروة لا بنشاطه الاقتصادي أساسا وانما بتسلق السلم الوظيفي فنجد في التاريخ كثيرا من هذه الأمثلة لمسؤولين من حكام وأمراء جيوش وكبار القضاة الذين تقطع لهم الاقطاعيات (أي يستلمون حق الاستيلاء على خراج احدى المناطق والأقاليم) أو الذين يتولون (التضمين أو الالتزام) أي يستأجرون حق جمع الخراج من منطقة معينة مقابل نسبة منه، وكان بعض خلفاء بني أمية يفضلون اقطاع الأراضي لبعض ولاتهم بدلا من اعطائهم راتبا معينا أو أن تمنح الاقطاعيات لدوافع شخصية، وعندما يفقد الشخص منصبه الحكومي فالأغلب أن يفقد وراءه الجانب الأكبر من دخله وتسترجع الدولة ضمانته أو اقطاعه وكثيرا ما تصادر أملاكه المنقولة ولهذا استحدث ديوان المصادرات لتنظيم هذا الأجراء[11]. ولذا فان سياسة الدولة كانت هي العامل الموجه لاتجاه التطور الاقتصادي والمحرك له، فتزدهر الأحوال بالنسبة لفئات أو طبقات معينة أو تضمحل طبقا لهذه السياسة وتتحدث أغلب المراجع العربية عن دور الخليفة بصفته الحاكم الأعلى فبصلاحه يصلح المجتمع ويزهر اقتصاديا، وبفساده تعم المجاعات والأوبئة وانخفاض مستوى الفيضان وغير ذلك.

وما تجدر الاشارة اليه هو ان امتلاك الدولة والملاكين الكبار للأرض والمياه كان عاملا من عوامل انتزاع الملكيات الخاصة من المزارعين والفلاحين الى جانب ذلك كان سلاما الحق في أن يجيز ويعطي (لمن كان له غناء في الاسلام) سواء من تلك الأراضي التي استقصاها الخليفة عمر بن الخطاب أو من الأرض الموات[12]، بالإضافة الى أن المقطع اليه يحصل على هذه الأرض بامتيازات فاذا كانت تسقى من أنهار الأرض الخراجية تعفى من الخراج ويؤخذ منها العشر فقط، وارتباطا بما مر نجد أن الجهاز الاداري في الشرق كان له دور مزدوج فهو من جهة ينظم جميع النشاطات في المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والدينية والفكرية ويقيم المركزية التي لا حياة للاقطاع الاسيوي بدونها وهذا مما جعل المستشرق الالماني (فلهوزن) يذكر في كتابه الدولة العربية.. (من أن العرب يرون أن كل حاكم قوي يجب أن يكون

استبداديا خصوصا اذا احتاج الى السيف في قمع الرعايا الثائرين)[13].

هذا من جهة ومن جهة ثانية فكما ذكرنا من أن الانتماء الى هذا الجهاز هو الوسيلة الأساسية للثراء، ولهذا فان أفراد خمسة يشكلون احدى القوى الكبرى التي تسعى الى تحويل ما يتمتع به من منفعة الأرض (حق منفعة الوكالة) الى حق أجل. أي تحويل حق الانتفاع بريع الأرض ـ الخراج ـ الى ملكية الرقبة نفسها وعليه فالبيروقراطية كانت على الأغلب احدى القوى النازعة الى الملكية الخاصة وتسعى الى تفكيك المركزية والانتقال الى شكل من أشكال الاقطاع. واعتمادا على هذا التحليل نجد أن حركات الخوارج والزنج والقرامطة والاسماعيلية كانت تضغط باستمرار من أجل حصر الملكية الخاصة في أضيق الحدود وتثبيت مبدأ (الأرض، أرض الله، والمال، مال الله) وبالارتباط لما تقدم يصبح من الضروري اعارة أهمية كبرى للمحور الثاني وهو الاصطفاف الطبقي في هذه الفترة وتبيان الطبقات الاجتماعية في الفترة الممتدة من الخليفة معاوية بن أبي سفيان حتي الخليفة عبد الملك بن مروان.

أولا : الطبقة العليا ـ وتكون من أ ـ كبار الملاكين للأراضي الزراعية وتمثل عائلة الخليفة أبرز أعضائها وعلى قمتها اضافة الى عشيرة الوالي التي كانت في الغالب تشارك العائلة الأموية في امتيازاتها تليهم فئات رجال الدولة العسكريين (ذوي البلاء) والاداريين الكبار ورؤساء العشائر والقبائل وبعض الرجال البارزين ويتمتع هؤلاء جميعا بحقوق وامتيازات تتناسب مع مقامهم في الدولة أو في مناطقهم. نشاط هذه الطبقة تتميز بصفة أساسية باستغلال الأرض بشكل غير مباشر اذ كانوا يؤجرون أرضهم للمزارعين المباشرين من أبناء الريف ويجبون الربح العقاري (الخراج) فالريع العقاري قبل الرأسمالية كما هو معروف ما ينتجه العمل الزائد وأحيانا جزء من العمل الضروري للفلاح التابع للاقطاعي والذي كان يستولي عليه الاقطاع بأشكال مختلفة متمثلا في العمل أو السخرة، وقد ساد في الادوار الأولى من عهد الاقطاعية.. لقد جمع الريع بشكلين ، أ ـ الريع العيني حيث كان الفلاح ملزما بأن يقدم للاقطاعي فائض الانتاج على شكل عيني (قمح، شعير، دواجن، ماشية.. الخ) . ب ـ الريع النقدي، حيث كان الفلاح ملزما بدفع الريع بالنقود بعد أن يقوم ببيع انتاجه في السوق، وكانت ضريبة الأرض (الريع العقاري) الخراج ـ في السواد

حينذاك يجبى أما (خراج على مساحة الأرض) أي ضريبة الأرض المرتبطة بالمساحة الممسوحة، وكانت هذه تختلف عن الضريبة المرتبطة على أساس نسبة مئوية من المحصول السنوي أو ما تسمى (خراج على المقاسة)، وأخيرا كانت هناك الضريبة التي تسمى (خراج على المقاطعة) وكانت مبلغا معلوما من المال اتفقت مدن كالحيرة مثلا أن تؤديه[14].

كانت هذه الطبقة تسكن الحواضر علما بأن هذه الطريقة من الانتاج كانت تبقى المستأجرين وحفار المزارعين دائما في وضع التبعية الاقتصادية مغرقين بالديون والسلف من جهة ومن جهة ثانية ان هذا الاسلوب أخر بالأرض وأفرعها من خصوبتها علما ان المزارع والمستأجر لم يعد يجد أية رابطة أصيلة تربطه بالأرض التي يستغلها.

ان هذه الفئة لم تكن متجانسة من حيث سعة ملكيتها وأرباحها وانما تتفاوت من فئة لأخرى ضمن الطبقة الواحدة (الطبقة العليا، المالكة للأرض) الا أنها ضمن الاطار العام تشكل طينة واحدة مع الاحتفاظ بصراعات فيما بينها أساسه الحصول على موارد أكثر للثراء والامتيازات، فاذا نظرنا الى التسلسل الهرمي لهذه الطبقة نجد في المرتبة الثانية من التسلسل تأتي فئة :

ب ـ الملاكين والمزارعين الأغنياء ، وهذه الفئة تتكون من قسمين أيضا. الأولى (قديمة) الذين لم ينزحوا من أراضيهم منذ الفتح العربي بل سارعوا الى اعتناق الاسلام وحسبما يذكر المؤرخ البلاذي فانهم بالاضافة الى ملكيتهم للاراضي ملكوا الأنهار فكان جيل بن بصبهري دهقان الفلاليج والنهرين وبسطام بن نرسل دهقان بابل وخطرنيه والرفيل وفيروز دهقان نهر الملك وكوثي وغيرهم من الدعاقين فلم يعرض لهم الخليفة عمر بن الخطاب (ولم يخرج الأرض من أيديهم وازال الجزية عن رقابهم)[15] على هذا النحو بقيت الأرض بأيديهم وتعاونوا مع العرب ابان عمليات الفتوح حيث كانت أغني الأراضي المزروعة في الضياع الكبيرة تلك التي يشرف عليها الدهاقين وكان موكولا اليهم أيام الساسانيين الاشراف على العدل محليا وكذلك جمع الضرائب، وقد أرتأى الخليفة عمر بن الخطاب أن يستخدمهم في نفس المجالات اذ أن هؤلاء كانوا ممثلي الحكومة أمام حراثي الدولة وعليه فقد كان الدهاقين سابقا كعملات نادرة لا غنى عنها في آلات الدولة وهم قليلا ما يظهرون في الحوادث

التاريخية الخطيرة ومع ذلك كانت لهم قيمة لا تندر اذ أنهم أساس متين للادارة وبناء الدولة ولكن في أغلب الأحيان لم تكن الأراضي المزروعة التي تؤول للدهقان بالميراث ورغم أن ملكية أموالهم اعتبرت من جانب الدولة مشرعا الا أن الخليفة عمر بن الخطاب سمح لهم بأن تظل الأرض في حوزتهم ، شرط أن يدفعوا نفس الضرائب التي كانوا يدفعونها سابقا لكسرى[16].

كثيرة هي الشواهد التي تدل على تعاون قادة الفتح مع الدهاقين وكثيرة هي الأمثلة التي ذكرتها المراجع العربية عن دهاقين أسلموا وفرض لهم العطاء تقديرا ومكافأة لهم وعلى سبيل المثال فقد فرض الخليفة عمر بن الخطاب لعهرمزان دهقان الأهواز ألفين درهم حين أسلم[17]. لم يكن من الصعب تعاطف هؤلاء الدهاقين مع الاشراف الموسرين من العرب وذلك بسبب اتقان المصالح بين الارستقراطية الزراعية القديمة وبين الذين نزعوا للحصول على الأرض وتوسيعها من العرب، هذه المصلحة شدت ما بينهم للوقوف ضد صغار المزارعين والفلاحين والعامة ومما شدد من اضطهاد هؤلاء أن أغلبية كبار الدهاقين كانوا يمتلكون منشآت الري والأنهر وبالحماس الذي سعى اليه هؤلاء لامتلاك الأراضي الواسعة كانوا هم المبادرين أيضا للحفاظ على منشآت الري في القنوات الكبيرة حيث كانت هذه القنوات عماد ثرواتهم.

أما القسم الثاني من الملاكين والمزارعين الأغنياء ضمن هذه الفئة كانوا من العرب الذين حصلوا على الأرض ابان الفتوحات وعليه فان اشراف القبائل أول من انتبه الى أهمية الأرض واتجهوا الى امتلاكها وذلك بالاستحواذ على الأرض الخراجية، واحياء الأرض الموات.

وقد شهدت فترة الخليفة عثمان بن عفان تحولا نحو سيادة الملكية الكبيرة حيث اتجه الخليفة المذكور الى اقطاع وتحليل عدد من الصحابة (فالسواد بستان قريش)[18]. وقد سمح ببيع الأرض وتأجيرها. فقد اقطع عبد الله بن مسعود فلان أرضا بالنهرين واقطع عمار بن ياسر اسبينا، واقطع سعد بن أبي وقاص قرية هرمز بالاضافة الى أنه سمح ببيع الأرض أو تأجيرها وكذلك شمل الاقطاع الأرض الموات (من أحيا أرضا ميتة فهي له)[19].

وقد كان لاستشهاد الخليفة الرابع علي بن أبي طالب وما رافق ذلك من

تطورات قد أتاح فرصة لافراد من القبائل المتعاونين على الادارة الأموية لكي ينموا ثرواتهم وملكياتهم وذلك بالتجاوز على الأرض الخراجية علما بأن السلطة الأموية ساهمت في خلق الارستقراطية الزراعية وذلك باقتطاعها الارض الى أنصار الأمويين واقربائهم.

وقد تسامح الخليفة عبد الملك بن مروان وابنه الوليد للعرب بشراء أرض الخراج ودفع العشر عنها وفي أثناءثورة ابن الأشعث في العراق(81ـ82 هـ ـ701م) تجاوز مستأجري أراضي الصوافي وذلك بحرق الديوان الخاص بهذه الأراضي والادعاء بملكيتها[20]. وقد تحولت مساحات واسعة عن هذا الطريق الى ملكيات خاصة مما ترك آثاره الواضحة في الخزينة وهددها بالافلاس.

ان سياسة فرض الخراج على الأرض الزراعية زرعت أم لم تزرع بقدر متساو وأجبر الفلاحون والمزارعون الصغار على ترك أراضيهم، مما وفر مجالا لاشراف القبائل وبعض القواد واثرياء المسلمين للاستيلاء على الأراضي الزراعية وتوسيع ملكياتهم العقارية التي حصلوا عليها عن هذا الطريق باثمان بخسة. وقد تحث هذه الفئة أيضا عن طريق استئجار أراضي الملاكين الذين لا يرغبون في ادارة الانتاج المباشر للارض كما حدث لعبد الله بن مسعود وسعد بن أبي وقاص حين أعطيا الأرض التي اقطعت لهما مقابل الثلث أو الربع[21].

عموما فان هذه الفئة من المالكين وإزدهارها كان يتم باستغلال الفلاحين. وقد تميزت مزارعهم بزراعة المحصولات المنتجة من أجل السوق كالقطن والكتان. ومن البديهي أن توسيع ملكية الأرض لدى بعض افراد هذه الفئة أو تلك ينقلهم الى مرتبة أعلى، ونجد في اطار هذه الطبقة فئات متعددة من المالكين تتفاوت في المكانة الاجتماعية.

ثانيا : ان الطبقة الثانية والكبيرة حجما والتي شكلت القاعدة الاجتماعية الأساسية في الانتاج والتي أمدت المدينة بالسلع الاستهلاكية وكانت دائما جيش الانتفاضات والهبات والحروب فكانت طبقة الفلاحين بكل فئاتها. الأغنياء (ذوي القطع الصغيرة) والفقراء والمعدمين والعمال الزراعيين ورقيق الأرض.

لقد اعتبرنا الفلاحين الأغنياء هم أولئك الذين يمتلكون قطعا من الأرض ويتواجدون اينما وجدت الأراضي العربية والمسيحية والتي لا تعتمد زراعتها على

أدوات ضخمة ومعقدة ولا تحتاج الى رأس مال كبير يزرعها هو وأفراد عائلته لتوفير القوت الضروري لحياتهم وعلى الأغلب كان هؤلاء من الموالي ، ولربما باعوا بعض المحاصيل لسد الضريبة النقدية المفروضة اداؤها أو لتوفير بعض احتياجاتهم من السلع الاستهلاكية، وكانت جميع هذه الصفقات تتم في الريف وهي مبيعات محدودة[22].

لقد ابتلعت الملكيات الكبيرة أراضي هؤلاء فنقص عددهم وتحول القسم الأكبر منهم الى فلاحين اجراء. أما فئة الفلاحين الفقراء المعدمين – وهم الذين لا يملكون أرضا ولا رأسمالا وهؤلاء أما أن محاصصين أو عمالا زراعيين أو فلاحين أو قنان، وتوجد عدة حالات للفلاحين المحاصصين لا مجال للخوض في تفاصيلها. وقد أسهب المؤرخ الشهير أبو يوسف في كتابه الخراج في ذكر هذه التفاصيل والحالات. المهم ان الفلاح المحاصص يملك قوة عمله العامل الحاسم في الانتاج حينذاك، وربما عنصر آخر الى أن الأرض دائما كانت ملكا للاخرين وهناك كما أشرنا أشكال كثيرة ومختلفة للمحاصصة افترضها الفقهاء وفي كل تلك الحالات لا يحصل المحاصص لقاء الجهد المضني والاستغلال غير الكفاف وشظف العيش والبؤس، وهذا مما حدا بالمستشرق السوفييتي (ياكوبوفسكي) (بأنه من غير الممكن كتابة البناء الاجتماعي لدولة الخلافة دون المعرفة التامة للمنتجين المباشرين)[23].

أما العمال الزراعيون فهم الجماهير المعدمة من الفلاحين في الريف، ان هذه الفئة من الفلاحين كانت تعمل في أراضي الملاكين حيث استعانوا بهم لتتحقق أكبر نسبة من الأرباح وكانت البساتين تمتلئ بهم أيام الحصاد والمواسم الزراعية[24]، علما بأن العلاقة بين هذا الفلاح والأرض تنقطع حال أن ينتهي الموسم الزراعي وكذلك تنقطع علاقته مع مالك الأرض وقد استخدمت الدولة هؤلاء في أعمال السخرة وفي المساريع الكبيرة حيث حفر نهري النيل ووادي الزابي بجهودهم أيام الحجاج[25].

أما بالنسبة للفلاحين الأرقاء فانهم يشتركون مع الفلاحين الفقراء لعدم تملكهم شيء عدا قوة عملهم فانهم اضافة لما سبق كانوا فاقدين لحريتهم الشخصية على المستويين العملي والقانوني، وقد استخدم هؤلاء في الانتاج الزراعي بشكل واسع. وقد قام الزنج خلال العهد الأموي بحركات وانتفاضات سميت باسمهم الا ان والي

البصره خالد بن عبد الله بن خالد استطاع القضاء عليهم وتشتيتهم وكذلك قاموا بانتفاضة واسعة في ولاية الحجاج مستغلين مهاجمة الخوارج الازارقة على البصرة وانشغال قوات الدولة وكانت هذه المرة أكثر تنظيما وسعة الا أن الحجاج قد قضي على هذه الحركة قضاء مبرما. كانت جميع هذه الحركات رد فعل للأوضاع القاسية التي كانوا يعيشونها وقد وجد اعداد كبيرة منهم يكدحون في مزارع السواد ولا سيما في جنوبه وهناك دلائل تشير الى وجود رقيق تابعين للدولة (خمس الامارة) حيث كانوا يشتغلون في المشاريع الكبرى[26].

ان هذا الوضع السيء للفلاحين عموما والفقر المدقع الذي كانوا يعيشون فيه وسوء أوضاع الرقيق العاملين في الأرض واستغلالهم المزدوج كان يدفعهم بالضرورة للقيام بتمردات عديدة والمساهمة في صفوف الحركات السياسية المناهضة للأمويين، وقد شكلوا القاعدة الاجتماعية والقوى الثورية المساهمة فعليا في الحروب المعادية للأمويين.

بالاضافة لما مر وجدت في المدن فئات اجتماعية أخرى لعبت دورا كبيرا في الحياة السياسية والثقافية ثم أصبحت لها مكانة مؤثرة في كيان المجتمع الاسلامي في العراق في ريفه وحواضره الكبرى. هذه الفئات كانت رجال الدين مثقفي ذلك العصر حيث كان معظمهم من العامة وكانوا خارج دائرة السلم الاجتماعي الاقطاعي كما لم يكن لهم نصيب في ثرواتها ولما كانوا من أصل عامي أو من أبناء المدن فقد كانوا أقرب الى حياة الجماهير، حيث احتفظوا بعواطفهم مع العامة، سكان المدن الكادحين ورغم مركزهم الديني فقد لعب هؤلاء دورا كبيرا في حركات وانتفاضات هذه الفترة فأيدوا هذه الحركات بالمنظرين والايديولوجيين والمفكرين ورافقوا حركات الفلاحين الثورية حتى في أحلك الأزمات والظروف خاصة عندما أجلاهم الحجاج عن المدينة، وقد ملأت فتواهم ونصائحهم المراجع والمصادر العربية والاسلامية وكانت هذه الفتاوي في أكثر الأحيان تتحول الى عمل يسري مفعوله والالتزام به بكل احترام وحيوية.

أما الفئة الثانية من سكان المدن، فكانوا التجار وبعض موظفي الادارة من الموالي والذميين وهؤلاء جميعا لم يكن لهم ارتباط مباشر بالانتاج ، وكانت هذه

الفئات تتضخم بتضخم الجهاز الاداري للدولة حيث اضطرت الى استخدامهم وتعيين رواتب ثابتة لهم وبشكل خاص ما كان منهم من مثقفي الموالي ذوي الانحدار الارستقراطي حيث استعانوا بهم لتسيير شؤون دولتهم وأعمالهم الخاصة ، ومن هؤلاء أيضا من اشتغل بالصيرفة والعلم وأصحاب الحرف من مختلف الأصناف، خاصة وأن العرب في هذه الفترة لم يساهموا بالحرف فقد انصرفوا الى الحكم والادارة والجهاد وضمن هذه الفئة أيضا كان ممثلي الاشراف ووكلائهم في الريف حيث كانوا ممثلو السلطة وكبار الاقطاعيين وقد سلك هؤلاء سلوكا متعاليا تجاه مواطنيهم وابناء جلدتهم، بالاضافة لما مر من تركيب سكاني في المدن كانت هناك أيضا اعدادا كبيرة من المفلسين والمحرومين من الحقوق المدنية، الاجراء عمال المياومة، اسلاف حثالة البروليتاريا، الذين يوجدون حتى في أدنى مراحل تطور المدن وهي بشكل عام ظاهرة توجد بدرجة وبأخرى في كافة مراحل تطور المجتمع المعروفة حتى اليوم، وقد زاد عددهم في المدن حيث لم يكن لهم عمل محدد أو سكن ثابت، وخاصة بعد الهجرة الواسعة من الريف والذي لا يسع المجال هنا لشرح أسبابها، مما مر يتضح أن البون كان شاسعا بين الأقلية المالكة للأرض والحكام والاداريين والاشراف ورؤساء القبائل وبين السواد الكادح خاصة وان الأمويين في منح الاقطاعيات وزيادة رقعة ملكية الأراضي الخاصة قد أتاح لهؤلاء احتكار الأقوات وفرض الأسعار العالية ليحصلوا على أكبر قدر من الأرباح يستدل على ذلك من خطبة والي الكوفة خالد بن عبد الله القسري (انكم زعمتم أني أغلي أسعاركم فعلى من يغليها لعنة الله)[27].

أن تملك الأراضي الزراعية بهذا الشكل من قبل فئة محدودة من الناس كان البادرة الأولى لتشكيل القاعدة المادية للاقطاع في المجتمع الاسلامي الذي ارتكز عليه الفاوت بين السلطة الحاكمة وهؤلاء الملاكين من جهة وبينها مجتمعة وبين الطبقات المسحوقة من الجهة الأخرى. ومما تقدم يمكن التأكيد ان قسما كبيرا من سكان المدن كانوا من الفلاحين الذين حولهم أصحاب الملكيات الكبيرة الذين توسعوا على حساب ضم الملكيات الصغيرة اليهم الى اجراء متجولين في المدن كما في الريف، وقد كان رد الفعل لدى هؤلاء قويا ومؤثرا وسريعا حيث تعاطفوا مع أي ثائر شهر السلاح بوجه السلطة الأموية خاصة وقد وصلت هجرة الفلاحين من الريف الى المدن زمن الحجاج حدا كبيرا وشكلت هجرة جماعية ونزوح كبير الى المدن حيث كونت في

مجموعها ازمة اقتصادية واجتماعية واضحة أثرت على حالة الزرع في الريف وادت الى تغيير التركيب الاجتماعي في المدن، وان مما يؤكد هذه الهجرة واستفحالها الاجراءات المشددة التي اتخذها الحجاج بصدد ارجاعهم الى قراهم. وفي الختام أرجو أن أكون قد وفقت في القاء الضوء على بعض المحاور الأساسية للتركيب الاقتصادي والاجتماعي لأرض السواد في الفترة التاريخية المشار اليها بالبحث.

الهوامش

(1) الدوري، عبد العزيز ـ مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ص 20.
(2) البلاذري، فتوح البلدان ، ص 265ـ277.
(3) أبو يوسف، كتاب الخراج، القاهرة، المطبعة السلفية 1346، ص 30.
(4) البلاذري، فتوح، 374..
(5) مجموعة من العلماء السوفيت (العراق القديم) ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد، 1976، ص 30.
(6) بليخانوف، المفهوم المادي للتاريخ ، ترجمة عامر عبد الله، النجف 1970، ص 65.
(7) ابراهيم كبة، دراسات في الاقتصاد والفكر الاقتصادي، ج 1، ط. الارشاد، ص 93ـ97.
(8) البلاذري، فتوح، ص 275.
(9) المصدر السابق، ص 283ـ284.
(10) يحيى بن آدم، كتاب الخراج، بريل 1895، ص 39ـ50.
(11) الدوري، التنظيمات الاسلامية، بغداد 1950، ص 199.
(12) أبو يوسف، الخراج ص 69.
(13) فلهوزن، تاريخ الخلافة العربية وسقوطها، ترجمة يوسف العشر، دمشق 1956، ص 131.
(14) دينيت دانيال، الجزية والاسلام، ترجمة فوزي فهيم، بيروت 1960 ص 90.
(15) البلاذري، فتوح، ص 374.
(16) دينيت دانيال، الجزية والاسلام ص 55.
(17) البلاذري. فتوح البلدان ص 374. (18) الطبري. تاريخ الرسل والملوك جـ 2. ص 323.
(19) أبو يوسف الخراج. ص 77. (20) البلاذري، فتوح ص 381.
(21) الدوري، الجذور التاريخية للاشتراكية العربية (شباط ـ فبراير 1965 ـ بحث).
(22) الدوري ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ص 21.
(23) قادروفا، من تاريخ الحركة الفلاحية لما وراء النهر وخراسان ، طشقند 1965، ص 42 (بالروسية).
(24) المسعودي. مروج الذهب ومعادن الجوهر، القاهرة 1958، ص 239ـ240.
(25) البلاذري، فتوح، ص 283ـ284.
(26) صالح أحمد العلي، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في القرن 1 ه في البصرة، ص 157ـ159.
(27) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، النجف 1358، ج 2، ص 520.